الآليات القانونية الإدارية لترقية الاستثمار في الجزائر وفقا لقانون الاستثمار لسنة 2022

Administrative legal mechanisms to promote investment in Algeria in accordance with the Investment Law of 2022

سليماني صفية

جامعة زيان عاشور الجلفة ، safia_1900@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/07 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يعد الاستثمار جوهر العملية الاقتصادية وعنصر فعال لتحقيق التطور الاقتصادي وقد حضي باهتمام كبير من قبل دول العالم المتقدمة والمتخلفة

وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر على الاهتمام بالاستثمار ،إذ أصدر المشرع قانون جديد للاستثمار من أجل خلق مناخ أعمال مستقطب لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية لاسيما وأنه يتميز بالديمومة والاستمرار لسنوات مقبلة ، مما يجعل منه قانونا ‘‘قارا وشفافا"، لخلق نسيج اقتصادي قائم على مبدأ الربح المتبادل مع الشركاء وخلق الثروة والتوصل إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال، ما يعكس وجود "إرادة سياسية" لخلق مناخ أعمال يسمح بتحقيق نسبة إدماج عالية،

الكلمات المفتاحية : ترقية الاستثمار، الآليات القانونية الإدارية ، المزايا الاستثمارية ، الحوافز الضريبية

Abstract :

for achieving economic development. It has received great attention from the developed and underdeveloped countries of the world

On this basis, Algeria has taken an interest in investment, as the legislator issued a new investment law in order to create a business climate that attracts local and foreign capital, especially since it is characterized by permanence and continuity for years to come, which makes it a “stable and transparent” law, to create an economic fabric based on the principle of mutual profit. With partners, creating wealth and reaching the establishment of small and medium enterprises to strengthen the national economy, as well as startups and business incubators, which reflects the existence of a "political will" to create a business climate that allows achieving a high inclusion rate.

Keywords : investment promotion, administrative legal ،mechanisms, investment advantage.

مقدمة

تماشيا مع المبدأ الدستوري الجديد حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون. باشر المشرع اصلاح مختلف النصوص القانونية التي تحكم المجال الاقتصادي وفي مقدمتها قانون الاستثمار الذي تم إصداره مباشرة بعد دخول النص الدستوري حيز التطبيق بموجب القانون الصادر في شهر أوت من نفس السنة تحت رقم 16-09، غير أنه مع مرور قرابة ثلاثة سنوات على إصدار هذا النص لا يزال ترتيب الجزائر في مختلف التصنيفات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار وعلى رأسها ثم صدر القانون الجديد 2022 ولقد تضمن القانون العديد الآليات القانونية التي من شأنها تعزيز وترقية الاستثمار ومنها الآليات الادارية أو المؤسساتية التي لها أهمية كبيرة في ترقية الاستثمار من خلال منح المزايا والضمانات للاستثمارات وعليه يثار الإشكال التالي : ما هي الآليات القانونية الإدارية لترقية الاستثمار وما مدى نجاعتها ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتم وفقا للخطة التالية :

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار وفقا للقانون الاستثمار 2022

المطلب الأول : الإطار المؤسساتي للاستثمار:

اعتبرت البيروقراطية القاتلة التي يتميز بها نظام التسيير في الجزائر ولاسيما في مجال الاستثمار أحد من أهم العوائق لترقية الاستثمار وأول كابح لمبدأ حرية الاستثمار، وعليه اعتبارا من اعتماد وتكريس هذه الحرية دستوريا كان من الطبيعي أن يتم إعادة النظر في الإطار المؤسساتي الذي يحكم الاستثمار الخاص في الجزائر لكننا نلاحظ بداية عدم النص على المجلس الوطني للاستثمار كهيئة من هيئات تأطير الاستثمار والاكتفاء بدور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (أولا مع إعادة هيكلة كلية للوكالة وذلك بإلغاء نظام الشباك الوحيد لفائدة المراكز المتخصصة ثانيا

الفرع الأول : : المجلس الوطني للاستثمار:

ينبغي التطرق للأحكام المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار (أولا)، واختصاصات هذا الأخير في ظل قانون الاستثمار الجديد (اثانيا).

أولا : الأحكام المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار:

1 الإطار القانوني للمجلس الوطني للاستثمار:

لم ينص المشرع على المجلس الوطني للاستثمار كجهاز من أجهزة الاستثمار المنصوص عليها في الفصل السادس من قانون الاستثمار خلافا لما كان عليه الحال في قوانين الاستثمار السابقة ابتداء من قانون سنة 1993 [1]وكذلك قانون الاستثمار لسنة 2001[2] أين تضمن كل من القانونين النص على المجلس وافراده بصلاحيات جد موسعة في مجال تأطير الاستثمارات،

[1] / المرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 64، ملغى.

[2] / أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47، ملغى.

مراقبتها وبصفة عامة وضع الاستراتيجية التشريعية في المجال، في المقابل نلاحظ أن المشرع قد أشار في عدة نصوص على الدور الذي يلعبه هذا الأخير "المجلس" في منح مختلف المزايا والضمانات لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام قانون الاستثمار، هذا ما جاء في قانون الاستثمار وترك هذا القانون تفصيل اختصاصات المجلس للتنظيم الذي تولاه المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيرها، كما سبق معنا تبيانه.

أما بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 فقد تضمن بدوره تحديدا للدور الذي يلعبه المجلس في مجال استراتيجية دعم الاستثمار في ظل النظرة الجديدة المعتمدة،

2 اختصاصات المجلس الوطني للاستثمار

-يكلف المجلس الوطني للاستثمار المنشأ بموجب أحكام المادة 18 باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها [1]

-يعد المجلس الوطني للاستثمار تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية

-ولقد نصت المادة 14 من قانون الاستثمار الجديد فيما يتعلق بمنح المزايا للاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغا معينا على وجوب خضوعها لرقابة المجلس.

-وتحدد المادة 18 كيفية تطبيق المزايا المتفق عليها بين المستثمر والوكالة لاسيما فيما يتعلق بنظام الإعفاءات الضريبية حيث يبقى دور المجلس متعلقا أساسا بالنظر في المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية والعوائد المالية الكبرى والتي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، على الرغم من عدم تمتع المجلس بالكفاءة التقنية اللازمة لتقييم مردودية هذه المشاريع.

فقد استكمل المشرع عن طريق هذه الترسانة من النصوص التنظيمية أحكام قانون الاستثمار الجديد أين كلفت الوكالة بمراكزها المتخصصة بدور أساسي في هذا المجال، لا سيما من الناحية التقنية والتنظيمية.

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أولا : صلاحيات واختصاصات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

لقد حددت المادة 18 من قانون الاستثمار لسنة 2022 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب الأمر 03/01 من الآن وصاعدا الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتدعى في صلب هذا النص الوكالة ،و تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي :

-ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج .

-إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم.

[1] / المادة 18 من قانون الاستثمار الجديد 2022

-ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر .

-تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها .

-مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره

-تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون

-متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية

ثانيا : الشبابيك الوحيدة اللامركزية

1 الشباك الوحيد الامركزي للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية : هو المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاسثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية ولقد نصت المادة 20 من قانون الاستثمار الجديد[1]

– يضم الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وكذا الشبابيك الوحيدة اللامركزية

وتتمثل مهامه في : الشبابيك الوحيدة اللامركزية هي بمثابة صلب النص "نظام القطاعات"، المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى في

– النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى في صلب النص "نظام المناطق"، النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى في صلب النص "نظام الاستثمارات المهيكلة".

المطلب الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في الجزائر :

نتناول ضمن هذا المطلب الآليات القانونية والتنظيمية التي نص عليها المشرع ضمن القانون الجديد للاستثمار وذلك من أجل ترقية الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

تعدلت بعض التشريعات الاقتصادية في الجزائر قبل بضعة أشهر وابرز تلك التعديلات قانون استثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله وتم تعديلة بموجب الأمر 08/06 لسنة 2006 ثم القانون رقم 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار [2] ثم القانون2022....

[1] / قانون الاستثمار 2022

[2] / الأمر 08/06 لسنة 2006 والقانون 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

ويشمل مفهوم الاستثمار في إطار الأمر المذكور اقتناع أصول في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة هيكلة وتأهيل رأس مال المؤسسات العامة والمساهمة فيه، وكما شمل المفهوم الجديد عمليات الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في إطار منح إمتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا التشريع الآتي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار(AMDI) ، تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وهذه الوكالة هامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، تنوي فتح فروع ومكاتب تمثيل في الخارج.
- تقدم AMDI كل الخدمات الإدارية المعلومات المتعلقة بالاستثمار، المهتمين، المقيمين أو الغير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب.
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم.
- تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي.

يعد هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم على نحو غر منسق وواضح في السابق.

- نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته AMDI يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثنائي.

يسمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار

– من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا[1]

يمكن المدير العام للوكالة من أجل سير الشباك الوحيد، أن يتخذ كل الإجراءات ذات الطابع العملي والتنظيمي، لاسيما الإجراءات التي تيسر للمستثمرين استيفاء إجراءات الحصول على الوثائق المطلوبة قانونا، في هذا المجال وضمن الآجال القانونية[2].

الفرع الثاني : الإطار التنظيمي للاستثمارات وفقا للقانون الجديد

أولا : الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا في قانون الاستثمار

1 الأنظمة التحفيزية

[1] الأمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار

[2] / عليوات، حسيبة، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، اطروحة دكتوراه المالية ،ومحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند البويرة، ص: 158.

تستفيد الاستثمارات حسب المادة 24 من قانون الاستثمار الجديد من المزايا الآتية :

-النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى في صلب النص نظام القطاعات

-النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة وتدعى في صلب النص نظام المناطق

– يجب أن تخضع الاستثمارات، قبل إنجازها، ممثلي الهيئات والإدارات المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بما يأتي :

للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة المذكورة في المادة 18 من هذا القانون، من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

– تجسيد المشاريع الاستثمارية، منح المقررات والتراخيص وكل وثيقة لها علاقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري، – الحصول على العقار الموجه للاستثمار، – متابعة الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمر

– تكون قابلة للاستفادة من "نظام القطاعات"، واستغلال المشروع الاستثماري المسجل على مستوى الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية : الشبابيك الوحيدة. – المناجم والمحاجر،

: تنشأ "منصة رقمية للمستثمر" يسند – الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، تسييرها إلى الوكالة تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا والبتروكيميائية، الإجراءات ذات الصلة.

– الخدمات والسياحة وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينياً بالأنظمة – الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة ، المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية

– اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة تحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا بالاستثمار. المحددة بعنوان نظام القطاعات، عن طريق التنظيم.

و تشكل المنصة الرقمية أيضاً أداة توجيه ومرافقة

-تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة "نظام القطاعات"، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه استغلالها. الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام،

تسفيد الاستثمارات عن طريق المنصة من المزايا الآتية :

يتجسد تسجيل الاستثمار بتسليم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية.

- **بعنوان مرحلة الإنجاز** :

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- **بعنوان مرحلة الاستغلال** : ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال :

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في تحدد قائمة النشاطات غير القابلة للاستفادة من المزايا إطار الاستثمار المعني.

– الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال

– تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع 5) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، قابلة للاستفادة من نظام العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز "الاستثمارات المهيكلة". تُحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي "نظام الاستثمارات المهيكلة"، عن طريق التنظيم. تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات،

– زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه تاريخ الاقتناء. يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة

• **بعنوان مرحلة الاستغلال** : لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:[1]

بعنوان مرحلة الإنجاز : يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز المنصوص عليها في هذه المادة إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد

– تعد قابلة للاستفادة من "نظام المناطق"، المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير.

–الاستثمارات المنجزة: ابتداء من تاريخ الشروع في المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الاستغلال لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات،

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

– المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. القابلة للتثمين.

يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة تحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة.

[1] / المواد 20.19.18 من قانون الاستثمار الجديد 2022.

– زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الدولة، وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة. الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا "نظام المناطق" والتي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة.

ثانيا : التدابير والتحفيزات الجبائية الخاصة بالاستثمار والواردة في قانون المالية 2022

–تضمن قانون المالية لسنة 2022 مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى دعم وتشجيع الاستثمار وتخفيف العبء الضريبي ودعم النشاط الاقتصادي:

–استحداث نظام خاص بالمهن غير التجارية المسمى نظام مبسط للمهن غير التجارية، حيث يخضع أصحاب المهن الحرة للضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الرسم على القيمة المضافة بدل الضريبة الجزافية الوحيدة

سابقا وحسب عرض الأسباب الموضحة في مشروع قانون المالية 2022 ، يرجع استحداث هذا النظام الجبائي الخاص بهذه الفئة النشاط إلى محدودية أنظمة الإخضاع الضريبي المطبقة عليها حاليا، وهما نظام الضريبية الجزافية الوحيدة أو النظام الضريبي حسب الربح الحقيقي، واللذان لا يتناسبان مع خصوصية هذه الأنشطة، لاسيما فيما يخص الالتزامات الجبائية ونمط تحديد الأساس الضريبي.

–تعديل المادة 282 مكرر 1 بموجب المادة 73 من قانون المالية 2022 : تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية والتي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 8.000.000 مليون دينار ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي؛ وهذا التعديل من أجل زيادة في توسعت الوعاء الضريبي لأصحاب الربح الحقيقي.[1]

–توسيع تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مداخيل فلاحية، ليشمل أنشطة أخرى ذات طابع فلاحي وإدخال تربية المواشي من أجل مسايرة توسيع الاستثمارات الفلاحية

ب–النسبة للمداخيل العقارية (RF) تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل المتأتية من الإيجار بصفة مدنية، للأملاك العقارية ذات الطابع السكني أو المهني المشار إليها في المادة 42 وذلك في مكان وجود العقار المبني وغير المبني المؤجر

–إنشاء معدل مخفض على أرباح الشركات (IBS) للأرباح المعاد استثمارها (المادة 44 قانون المالية من 2022، مخفض بنسبة 10% خاص بشركات الإنتاج إذا قامت بإعادة استثمار الأرباح المحققة أو شراء معدات متعلقة بالنشاط الممارس مساهمة بنسبة 90% من شركة أخرى وفق الشروط التالية:[2]

–الاحتفاظ بالعتاد لمدة 5 سنوات

–التصريح بالعتاد بالتفصيل وتطبيق المعدل من سنة انجاز الاستثمارات.

[1] / قانون المالية لسنة 2022

[2] / عبد العزيز عثمان ،سعيد ،رجب شكري (2007)، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، الإسكندرية، ص: 535

والغرض من هذا التدبير تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة لدعم الاستثمار وتحفيز على إنشاء مؤسسات في قطاع الإنتاج وتوسيع القدرات الاستثمارية، وتوسيع الاستثمار المباشر والذي يشكل النهج المفضل لتأسيس النسيج الاقتصادي الفعال و الخلاق للفرص العمل.

-الرسم على النشاط المهني (TAP) قدم قانون المالية 2022 تخفيضا كبيرا من حيث الرسم على النشاط الذي يطبق على رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص والشركات ومن أجل تحقيق الضريبية الملقاة على عاتق المؤسسة، ويستحق هذا الرسم بمعدلات (3،2،1) ، ومن أجل تخفيف الأعباء الضريبية

-تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات

البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وبهدف ترقية قطاع السياحة يعفى نص قانون المالية المداخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي فني لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي، فيما ستستفيد المؤسسات السياحية المنشأة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، كما ستعفى من ذات الضريبة لمدة 3 سنوات وكالات السياحة والسفر وكذا المؤسسات الفندقية إن الفرق بين النتيجة الضريبية و النتيجة المحاسبية قبل ظهور قانون المالية 2022 قد تكون كبيرة مما يؤدي إلى عبء ضريبي على الشركة وعلى وجه الخصوص عندما يكون الاختلاف بسبب مصاريف معينة ضرورية للتشغيل ، ولتقليص هذه الفجوة وتخفيف العبء الضريبي قدم قانون المالية المرافق التالية : رفع سقف اهتلاك السيارات السياحية إلى 3.000.000 بدل دج 1.000.000دج المعمول بهاسابقا .

-رفع سقف الإعانات والتبرعات ما عدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الاستثنائي

4.000.000 دج بدل من 2000.00 دج سابقا

-تحديد سقف قبول الهدايا تلك التي لها طابع إشهاري في حدود 1000دج لكل هدية شريطة عدم تجاوز

مبلغ 50.000 دج.

لقد تضمن قانون المالية 2022 جملة من الإجراءات والتعديلات التي مست الجانب الاقتصادي من خلال استحداث جملة من المواد القانونية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الاقتصادية، أما الجانب الاجتماعي وجاءت بشكل دعم الشباب البطال ومساعدة الأسر الفقيرة والمعوزة.[1]

الفرع الثالث : تقييم الاليات القانونية لدعم الاستثمار

أولا : أهم الإيجابيات في قانون الاستثمار الجديد

تضمن القانون الجديد عدة إيجابيات يجب تثمينها والسهر على تطبيقها خاصة من طرف الولاة ما كان سابقا من **قانون الاستثمار** المستحيلات السبع. مثل حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري حيث حدد

[1] / زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، -رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص53

بعض لنقاط الأساسية في شروط الاستثمار الأجنبي في الجزائر. وتم خلق شباك مركزي مخصص فقط لمتابعة وتشجيع **الجديد** الاستثمارات الأجنبية. في هاته المقالة سنحدد بعض النِّقَاط المهمة في هذا القانون

منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات[1]

تضمن قانون الاستثمار رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة المستثمر حيث ستساهم الرقمنة في القضاء على عدم تقديم وصل إيداع الملف وعدم الرد ضمن الآجال المحددة دون كالبيروقراطية الإدارية المعهودة مثل تقديم الملف متابعة أو مراقبة ما يجعل الإدارة تقدم وتؤخر توقيت معالجة الملفات كما يحلو لها.

إن الرقمنة تضع كل الأطراف في حالة من المسؤولية و المراقبة وتربحنا الوقت والجهد و المال حيث سيتفادى المستثمر تقديم عدة نسخ مطبوعة للإدارة و أحيانا يتم إخطاره بأنه مِلَفّ قد اختفى من أرشيف الإدارة .. إلخ.

تسمح الرقمنة كذلك بتسهيل الوصول للمعلومة حول عدد وأماكن توفر العقار الصناعي وكذا مدى تقدم طلبات الحصول على العقار لدى الإدارة الأمر الذي كان سابقا بمثابة المعلومات السرية لدى الإدارة. كما حددت مدة الرد على طلبات الاستثمار في غضون شهرين والرد على الطعون لدى لجنة الطعون برئاسة الجمهورية في غضون شهر

-إمكانية نقل أنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج للجزائر كما ضمن **قانون الاستثمار الجديد** إمكانية استغلال الشركات والعلامات التجارية الأجبية إمكانية بيع علامات تجارية مشهورة عالميا

-تم في القانون الجديد استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث كانت سابقا تقدم خدمة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية عند شراء التجهيزات والعتاد الأمر الذي قزم من دورها وحصره في زاوية ضيقة

-لم يشر القانون الجديد لا من قريب ولا من بعيد إلى دور مكاتب الدراسات و الاستشارات في مجال دراسة المشاريع في -

-تسهيل ومرافقة المستثمرين وحصر ذلك الدور لدى المكاتب اللامركزية والشباك المركزي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الأمر الذي ينذر بمزيد من البيروقراطية. في حين كان من الممكن الإشارة إلى ضرورة إعادة تنظيم دور مكاتب الدراسات في العملية الاستثمارية وإنشاء نظام اعتماد قوي لا يعتمد فقط على الشهادات و إنما على اختبارات ومراقبة مستمرة لنشاطاتهم و تقديم الدعم اللوجيستكي و الإداري وتسهيل حصولهم على المعلومة

-ستوفر الوكالة الجزائرية لترقية لاستثمار شباك مركزي مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية وهو أمر إيجابي في هذا القانون إلا أنه كان من المفروض أن يكون لامركزي ومتواجد في جميع الولايات جنبا إلى جنب مع الشبابيك اللامركزية المخصصة للاستثمارات الجزائرية.

-تسهيل الاستثمار الأجنبي بدون قيود سيرفع من مستوى الوعي الجزائري بالشراكات الجزائرية الأجنبية التي يجب أن تكون مبنية على التوازن وتقديم القيمة المضافة.

[1] / ناصر، مراد ،(2003)، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-3003، منشورات بغدادي، الجزائر، ص ص: 41-42

ثانيا : عراقيل الاستثمار في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن تطور الاستثمار الخاص يصطدم في استمرار البيروقراطية فضلا على عدم تطور التمويل والسياسة الذهنية غير الاقتصادية، ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية خاصة بما يتعلق بالبيروقراطية والنقل الإداري والتسيير الغير القادر على وضع مبكانيزمات استثمارية، إلى جانب النقاط التالية:[1]

-عدم الاستقرار السياسي والأمني.

- التصنيف الغير المؤكد والمعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموانئ.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار[2]
- قلة البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- قلة الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة اتجاه الأجانب المستثمرين.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية في المعاملات البنكية.
- عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

خاتمة

في النهاية وبالنظر إلى مختلف النصوص القانونية التي تمثل حاليا النظام القانوني للاستثمار الخاص في الجزائر، وبعد استعراض مختلف التعديلات التي شهدها هذا النظام بداية من نص الدستور وتطبيقا له بموجب قانون الاستثمار، يتضح أن المشرع الجزائري قد بذل جهدا لا يستهان به من أجل تطوير هذه المنظومة وفقا لحاجيات المستثمرين والاقتصاد الوطني بالتبعية لذلك.

غير أنه بعد الدراسة تبين أن هذه السياسة تعاني بداية من ارتباك وغموض في بعض الأحيان من ناحية عملية إصدار النصوص القانونية التي تحكم مجال الاستثمار والكثرة من التعديلات التي لا تتلاءم مع استراتيجيات المستثمرين من جهة.

ناهيك عن الإشكالات العديدة التي تعترض عملية تطبيق هذه التعديلات والإصلاحات على أرض الواقع من جراء البيروقراطية وأحيانا الفساد التي قوضت كل المساعي في مجال وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي ناجع بالنسبة لمجال الاستثمار.

1/ ناجي بن حسين تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر /،مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 31 المجلد ب 2009ص56

/ بلعما أسماء ، (2018) ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه نقود ومالية [2]

العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أدرار، ص ص : 89-90

وعليه نقترح مايلي :

-ضرورة بث روح المبادرة الفردية لدى الشباب لا نشاء

-تقديم المساعدات والتسهيلات المالية والادارية والقانونية لكل مستثمر ناشط له الرغبة في الاستثمار في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج الأيام الدراسية في الوسط الجامعي حول طرق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ضرورة تسهيل الاجراءات الإدارية وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب الابتكارات أثناء إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة

-يجب على الدور التقليدي للمؤسسات أن يتغير لتكون قادرة على المنافسة في عصر العولمة، فهذه المؤسسات بحاجة كبيرة إلى التأطير والتوجيه والاستثمار التكنولوجي.

-ومن اجل نجاح سياسة تشجيع الاستثمار في الجزائر يجب توفر محيط اقتصادي مستقر مبني على قواعد واضحة لتمكين ترقية نشاط القطاع الخاص في الجزائر و ترقية الاستثمار الداخلي . و تعتبر مصداقية السياسة الاقتصادية مسألة جوهرية في تحديد استجابة المستثمرين للحوافز ذلك أن اعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة تدعم التوازن الداخلي و الخارجي يمثل انطلاقة صحيحة في هذا الإطار و يعتمد ذلك على مدى فهم المستثمرين و إدراكهم لمدى استعداد السلطات و قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية

-يجب التخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلاتها المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بانخفاض عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تحاول الآن التهرب من الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها و تطورها.

قائمة المصادر و المراجع

1. **الكتب** :

-عبد العزيز عثمان ،سعيد ،رجب شكري (2007)، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، الإسكندرية.

- ناصر، مراد ،(2003)، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-3003، منشورات بغدادي، الجزائر..

2. **البحوث الجامعية** :

-زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز**، - ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة بومرداس ، 2009

- بلعما أسماء ، (2018) ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه نقود ومالية العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أدرار، ص ص : 89-90.

-عليوات، حسيبة، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، اطروحة دكتوراه المالية ،ومحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييبر، جامعة أكلي محند البويرة، ص: 158.

3. **المقال المنشور**:

- ناجي بن حسين تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر /،مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 31 المجلد ب 2009

4.**القرارات والقوانين**:.

- النصوص التشريعية:

- القانون 01/18 المؤرخ في :2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-القانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 14.

-القانون رقم 16-2009 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في 3 أوت2016.

- الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جريدة رسمية عدد 47.

- الأمر 08/06 لسنة 2006 والقانون 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.